إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 573
للنشر الفوري
12 ديسمبر 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الخامسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع تونس ويوافق على صرف 104.8 مليون دولار أمريكي

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة لأداء تونس في ظل البرنامج الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني. وباستكمال المراجعة الخامسة، يتاح صرف 71.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 104.8 مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المصروفة بمقتضى الاتفاق إلى 787.87 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.15 مليار دولار أمريكي). وكان المجلس التنفيذي قد وافق في 7 يونيو 2013 على اتفاق الاستعداد الائتماني مع تونس، وذلك لمدة عامين وبقيمة 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.68 مليار دولار أمريكي، 400% من حصة تونس) (راجع البيان الصحفي رقم 13/202).

ومع استكمال المراجعة الخامسة، يوافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات تعديل مراحل الشراء بموجب الاتفاق، وتعديل معايير الأداء الكمية لنهاية ديسمبر 2014 بشأن صافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول المحلية وعجز المالية العامة الأولي.

وعقب مناقشة المجلس المتعلقة بتونس، أدلى السيد ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالتصريح التالي:

"نجحت تونس في استكمال عملية التحول السياسي مرورا ببيئة داخلية وخارجية محفوفة بالتحديات. وقد أبدى الاقتصاد التونسي مرونة في هذه الأثناء، وإن كانت الاختلالات الكبيرة في الحسابات الخارجية والمالية العامة، والبطالة المرتفعة، وأوجه الهشاشة المتزايدة في القطاع المصرفي، تتطلب المضي بقوة في تنفيذ الإصلاح.

"وكان الأداء الاقتصادي جيدا في ظل البرنامج الذي يدعمه الصندوق، حيث نجحت تونس في تحقيق كل معايير الأداء الكمية. غير أن الإصلاحات الهيكلية سارت ببطء، مع فترات تأخر طويلة في إعادة رسملة وإعادة هيكلة البنوك العامة.

"ولا يزال ضبط أوضاع المالية العامة ضروريا لخفض مواطن الضعف القائمة. وقد وضعت ميزانية 2015 هدفا ملائما يتمثل في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي مع الحفاظ على النفقات الاجتماعية والرأسمالية ذات الأولوية. ومما يستحق الترحيب زيادة تخفيض دعم الطاقة والسيطرة القوية على فاتورة أجور القطاع العام، بالإضافة إلى عزم السلطات على ادخار أي

وفورات تتحقق من انخفاض أسعار النفط الدولية. ومن خلال الإصلاحات الداعمة للنمو، بما في ذلك إصلاح المؤسسات العامة ومعاشات التقاعد، وإدارة المالية العامة، والإدارة الضريبية، يمكن المساهمة في زيادة الطاقة الاستيعابية، وتعزيز العدالة، ورفع الكفاءة، وتحسين إدارة المخاطر.

"ومن شأن تشديد الموقف النقدي أن يساعد في مواصلة السيطرة على الضغوط التضخمية، والحد من الضغوط على سعر الصرف، ثم تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة في نهاية المطاف. وستساهم زيادة مرونة سعر الصرف – من خلال إجراءات مثل مواصلة الحد من التدخلات في سوق الصرف الأجنبي لتمهيد أثر التقلبات الشديدة – في تعزيز الاحتياطيات الوقائية وتصحيح الاختلالات الخارجية الكبيرة.

"وينبغي تكثيف الجهود للحد من مواطن الضعف في القطاع المالي. ومن الأمور الملحة في هذا الصدد إعادة رسملة وإعادة هيكلة البنوك العامة بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفُضلى، نظرا لزيادة مواطن الضعف المذكورة وضرورة دعم النمو. كذلك يمكن تعزيز الاستقرار المالي والحد من الخطر المعنوي بتحديث الإطار الحالي لتسوية الأوضاع المصرفية، وتشغيل شركة إدارة الأصول، وتطوير الإطار الرقابي والتنظيمي.

"ويعتبر التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية مطلبا ملحا لتحسين مناخ الاستثمار وتوليد نمو أقوى وأكثر شمولا لمختلف شرائح السكان. ومن أهم الأولويات في هذا الخصوص إقرار مجلس النواب التونسي لقوانين الإفلاس والمنافسة والشراكة بين القطاعين العام والخاص."